العطاء الإسلامي في الاقتصاد

أولا

المشكلة الاقتصادية فى ضوء

النظام الاقتصادى الإسلامى

obeikandl.com

المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى

(*Capitalism*)

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين

حقيقة المشكلة الاقتصادية فى النظام القتصادى الرأسمالى وأسبابها

obeikandl.com

علاج المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى

obeikandl.com

المشكلة الإقتصادية فى النظام الرأسمالى

(*Carpitalism*)

▪ حقيقة المشكلة الاقتصادية فى النظام القتصادى الرأسمالى وأسبابها :

يكاد علماء الاقتصاد يتفقون على أن المشكلة الاقتصادية التى تواجه الفرد والمجتمع فى كل زمان تتمثل فى كيفية إشباع الحاجات اللانهائية من الموارد النادرة والمحدودة إذ يعد مفهوم الندرة هو حجر الزواوية بالنسبة لعلم الاقتصاد .

ويعبر بعض الاقتصاديين عن هذه المشكلة بقولهم بأنه لابد من الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة ، التى تشكل أهم المسائل التى يجب على اقتصاد معالجتها وهذه الأسئلة هى : ماذا نتج ؟ كيف نتج ؟ لمن تنتج ؟

1-What outputs to produce.
2-Who to produce them?
3- For whom should the outpute be produced?

١- على كل مجتمع أن يقدر ما ينتج وكم ينتج .

المشكلة اتخاذ القرار المتعلق بكيفية توزيع الموارد المحدد لإنتاج السلع والخدمات المختلفة .

٢- لابد من تحديد الكيفية التى يتم بها إنتاج هذه السلع أى انسب الطرق لإنتاج ما أستقر الرأى على إنتاجيه من السلع والخدمات ، وهذا يفترض وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للعملية الإنتاجية ومتخذ القرار يختار ذلك ، لتحقيق أقل التكاليف وأعلى ربحية ممكنة .

٣- يجب تحديد من يستفيد من هذه السلع (goods) والخدمات "، وبمعنى آخر كيف سيتم توزيع الناتج القومى بين الأفراد والأسس فى أزمنة مختلفة .

هذه الثلاثة تقع فيما يطلق عليه التحليل الوحدى (*Microeconomics*)

ويرى الدكتور ثبحى قريصة ومحمود يونس أن المشكلة الاقتعصادية تشمل مشاكل الفرد المنعزل ، وأن المشكلة الاقتصادية أكثر سمة عن المعانى المتقدمة فمتى وجدت مشكلة الاختياركانت هناك مشكلة اقتصادية ومشكلة الاختيار (Choice) موجودة وتعنى أنه مع كون الحاجات الإنسانية غير محددة مع ندوة الموارد ، فلابد من القيام بعملية الموازنة ؟

* أسباب المشكلة الاقتصادية :

١- ندرة الموارد (*Scarcity*) :

يصف الاقتصاديون بعض الموارد بالندرة بمعنى القابلية للنفاذ ، كمناجم الثروات المعدنية والنفط ، ويصفون الموارد بصفة باندرة النسبية بمعنى أن هناك ندرة بالنسبة إلى الحاجات اللانهائية ، أو أن القدر المتاح من الموارد غير كاف لإشباع حاجات الإنسان المتعددة ويتفق معظم الاقتصاديون على أن الموارد ليست نادرة بالمعنى المطلق وإنما هى ندرة نسبة فالموارد لا تكون نادرة إلا بمقدار الطلب عليهما ، فعند زيادة الطلب على أى موارد تزداد ندرته وبالتالى قيمته وبإنخفاض الطلب تقل الندرة فإذا ما أنعدم الطلب نزول الندرة نهائية ويفتقد المورد قيمته نهائياً .

ويرجع إنعدام الطلب إلى عدم الحاجدة أو عدم وجود ققوة شرائية ، وبهناء على ذلك فإن زيادة القوة الشرائية قد تزيد من الطلب وبالتالى تزيد من الندرة ، كما أن كافة العوامل المؤثرة على الطلب ، كالسعر والذوق وأسعار البديلة والنمو السكانى ، كلها قد تساهم فى زيادة الطلب وبالتالى زيادة حدة الندرة .

*** أسباب حدوث الندرة النسبية(*Veintive Scarcity*) :**

١- محدودية بعض الموارد (*Ressouces*) أو قابليتها للنفاذ .

٢- قابلية الموارد لاستعمالات عديدة ، فأى استعمال للموارد يلغى كافة الاستعمالات الأخرى أو يؤجلها إلى وقت آخر .

٣- لا يمكن نقل الكثير من الموارد ، البحار والتربة الخصبة ، وحتى لو أمكن نقل بعض الموارد فإن ذلك يحتاج إلى تكاليف كبيرة تزيد فى ندرتها .

٤- الموارد متفاوتة بين بلد وآخر ، وهذا يؤدى إلى ندرة بعض الموارد فى بلد ووفرتها فى بلد آخر .

٥- سوء استخدام الموارد ، يؤدى إلى تبديدها واستنزافها مما يزيد من ندرتها .

٦- الاحتكار والاكتناز والجشع والأثره ، تزيد فى ندرة الموارد بالنسبة لكثرة من الجماهير .

٢- تعدد الحاجات (*Needs*) :

يعرف الاقتصاديون الحاجة بأنها شعور بالحرمان يقتضى من صاحبه القضاء على هذا الشعور على نحو يتم معه إشباع هذه الحاجة فالإنسان بحاجة إلى أمور متعددة ، بعضها اقتصادى والآخر غير اقتصادى والذى يفرق بينهما هو طبيعة موضوع الحاجة فإذا كانت مالاً اقتصادياً يتوفر معه عنصر الندرة بالنسبة للتعدد للحاجات الإنسانية اعتبرت اقتصادية فالاقتصاديون الواضعون لا يعترفوا بضوابط للحاجة ، سواء كانت محرمة أو غير محرمة .

وبسبب عدم منحددية الرغبات (*Wants*) فإن الحاجات (*Needs*) توصف بأنها لا نهائية ولا يمكن حصرها ، وهذا هو السبب فى الندرة النسبية للموارد ، وبالتالى فى المشكلة الاقتصادية .

* عـــلاج المـــشكلة الاقتـــصادية فى النظـــام الاقتـــصادى الرأسمـــالى (*Capirahism*):

مما سبق رأينا أن المشكلة الاقتصادية فى علم الاقتصاد تتمثل فـــى كيفيـــة الإجابة عن **الأسئلة المتقدمة وأهمها ماذا تنتج ؟ كيف تنتج ؟ لمن تنتج؟**

يجيب علم الاقتصاد الرأسمالى بان حل المشكلة الاقتصادية يتم من خـــلال نظام السوق أو جهاز الثمن ؛ ولأن جهـــاز الـــثمن (*Price mechanism*) لـــيس جهازاً بالمعنى المادى للكلمة، ولكنه يتحدد نتيجة تلاقى قـــول الطلـــب والعـــرض ويكون نظام السوق بمثابة خصيصة أساسية من خصائص أسلوبل الإنتاج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى وذلك لأن الأفراد يتخذون قرارتهم على الفأثمان السائدة فـــى السوق .

يقول الاقتصادى الأمريكى بول سامسلون " المستهلك هـــو الملـــك كممـــا يقولون الجدميع مصوتون يستخدمون أموالهم كأصوات من أجل عمل ما يريـــدون عمله .

فالأصوات تتنافس مع بعضها ، والأشخاص الذين لديهم أصوات أكثـــرهم الذين لديهم معظم التأثير فى ماذا ينفع أن ينتج وإلى أإين تذهب السلع .

ويظهر من هذا القول أن تخصيص الموارد وإشباع اتلحاجات تتحكم فيـــه القوة الشرائية أو الطلب المدعوم بالقوة الشرائية ، والرأسمالية يفترضون أنه فـــى ظل الحرية الاقتصادية سوف يتجه كل فرد لإشباع حاجاته ، وسوف يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن ، فهذا هو المستهلك الرشيد ، وهكذا تحل المشكلة الاقتصادية على المستوى القومى ، أما على المستوى الفردى فإن بعـــض الأفراد قد يتعثرومن ويغلبون وبالتالى لا يمكن أن يشبعوا حتى حاجاتهم الأساسية ،

وهؤلاء يتحملون نتيجة فشلهم ، وسوء اختبارهم ، لأنهم لم يحسنوا الاستفادة من الحرية الاقتصادية ونظام السوق .

أما الإجابة عن الأسئلة السابقة ، ماذ تنتج ؟ كيف تنتج ؟ لمن تنتج ؟ فإن الإجابة عليها تتم أيضاً من خلال السوق أو جهاز الثمن ، فالمنتجون يقومون بإنتاج السلع التى يزداد الطالب عليها ، وتعكس أسعارها فى السوق مدى حاجة المجتمع لها : ويستخدمون من الموارد الاقتصادية ما يمكنهم من إنتاج هذه السلع بأقل تكلفة فالسلع أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب بعليها فيرتفع ثمنها مع افتراض ثبات العواملب الأخرى فيقوم المنتجون المزيد منها من أجل زيادة أرباحهم .

أما عن (كيف تنتج) فإن جهاز الثمن (*Price mechanism*) يوفر مقارنة واضحة بين أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية التى تمثل إيرادات المنتجين وبين أثمان السلع والخدمات الإنتاجية والتى تعكس تكاليف الإنتاج ولذلك يتم التعرف إلى معدلات الأرباح لمختلف أشكال النشاط الاقتصاد .

كذلك يقوم جهاز الثمن(*Price mechanism*) بالإجابة عن (لمن تنتج) من خلال تحديد قيمة ما يتملكه كل فرد ، وما يساهم فى العملية الإنتاجية ، فالقوة الشرائية للفرد تتحدد من خلال دخله ، الذى يتحدد بمقدار ما يتملكه ثمن ما يتملكه .

ومما سبق فإن جهاز الثمن يقوم بعدة وظائف :

١- وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة فى الفى المجتمع بين الاستعمالات الممكنة ، وفى هذا فإن المستهلك يوزع دخله المحدود بين هذه الاستعمالات لتحقيق أكبر إشباع ممكن وكذلك الحال بالنسبة للمنظم الذى يجمع بين عناصر الإنتاج (*Factors of production*) المختلفة داخل الوحدة الإنتاجية حيث

يراعى الأثمان التى يدفعها للحصول على هذه العناصر عن أقصى ربح ممكن من هذه الأثمان .

٢- يحقق جهاز الأثمان بين الإنتاج والاستهلاك فى كل فرع من فروع الغنتاج فإذا زادت سلعة معينة فإن ثمنها فى السوق يميل إلى الإنخفاض ، ومن ثم يقرر عدد من المنتجين الخروج من حلة الإنتاج فى هذا الفرع الإنتاجى ولو كان المنتج فى السوق يفسر المعدات والآلات.

وعلى هذا الأساس دوراً للخسارة التى يتعرض لها وأن الكميات المنتجة أنه تقل إلى الحد المطلوب عنها والأمر الذى يساعد على سرعة تحقيق التوازن بين العرض والطلب من السوق .

٣- يؤدى جهاز الثمن نفس وظؤفة تحقيق التوازن (*equilibrium*) (لعرض والطالب) لكل عناصر الإنتاج ممثلة بالأرض (*Nature*) ، أو رأس المال (*Capita*) ، أو قوة العمل (*labor*) .

obeikandl.com

المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي (*Socialism*)

حقيقة المشكلة الاقتصادية فى النظام الاشتراكي (*Socialism*).

طرق معالجة المشكلة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى (*Socialism*).

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الاشتراكى (*Socialism*)

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين هما :

حقيقة المشكلة الإقتصادية فى النظام الإشتراكى (*Socialism*)

المشكلة الاقتصادية فى نظرة مفكرى هذا النظام ليست توزيع الموارد على الحاجات وما تعانيه هذه الموارد من ندرة إذا تختلف نظرة الاشتراكيين إلى مفهوم الندرة عنها فى النظام الرأسمالى ، وتكمن المشكلة الاقتصادية فى منظور الاشتراكية فى كيفية بذل أقصى الجهد لاستخدام الموارد المتاحة بحرص واهتمام ، والعمل على منع تبذير هذه الموارد ، والقدرة على توفير حجم المجهود الإنسانى يكفى للتغلب على الندرة بمعنى أن المشكلة فى هذا النظام تظهر من خلال التناقض بيت شكل الإشكال وعلاقات التوزيع بشقيها .

١- توزيع الموارد على فروع الإنتاج .

٢- توزيع المنتجات على المستهلكين .

وأن حل هذه المشكلة يؤدى إلى التوافق بين علاقات التوزيع وشكل الإنتاج السائد ، لأن الإنتاج والتوزيع فى بعض الاقتصاد الاشتراكى يخضعان للتخطيط .

وأن السمة المتميزة لطريقة الغنتاج فى القطاع الاشتراكى هى العلاقة الإندماجية بين اللفرد ووسيلة الإنتاج وأن هذه العلاقة تساوى جميع أعضاء المجتمع فى وسائل الإنتاج وبد تجعل منهم متساويين فى الملكية إذ لا وجود للطبقية بين أفراد المجتمع .

أن الفكر الاشتراكى يقصد بعبارة أن المشكلة الاقتصادية تقوم على التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع أن هناك صراعاً وتناقضاً على ثلاث مستويات

١- التناقض بين المالكين والعمال :

ويظهر بين مصالح مالكى وسائل الإنتاج وبين العمال ، وينبنى على فساد نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فالملكية ليست حيازته الشئ أو علاقة بالأشياء ، وإنما هى علاقة بالآخرين ، فعندما يكون الشئ لشخص ما ، فإن معنى ذلك أن هذا الشئ لشخص ما ، فإن معنى ذلك أن هذا الشئ ليس للآخرين، فالملكية فى الفكر الماركسى هى علاقات بين الناس والطبقات الاجتماعية تتغير طبقاً لتغير الظروف الاجتماعية ، ولذلك كان لا بد من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بحيث يصبح أفراد المجتمع مالكين جماعيين لوسائل الإنتاج ريته ويتمتعون سوية بنتائج العمل الجماعى .

أما أشكال الإنتاج الرأسمالى القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فإنها تؤدى إلى علاقات توزيعية ظالمة ومجحفة بحق العمال عندما تصبح قوة العمل سلعة تباع فى السوق ويتحكم الرأسماليون بسعرها ، مما يؤدى إلى استغلال الإنسان للإنسان .

٢- التناقض بين الإنتاج (*produces*) والاستهلاك (*Consumptlo*) :

فالملكية المتزايدة من السلع (*good*) التى تحقق أرلاباحاً متزايدة للرأسماليين تتطلب توسيعاً متواصلاً لأسواق تصديرها ، فى حين يؤدى التضيق على العمال إلى الحد من استهلاك الغالبية العظمى من أفراد المجتمع .

٣- التناقض بين تنظيم الإنتاج فى كل مؤسسة وفوضى الإنتاج على صعيد المجتمع بأسره :

إذ يفترض الاشتراكيون أن عدم وجود خطة مركزية على مستوى المجتمع بأكمله سوف يؤدى إلى فوضى الإنتاج بسبب تعارض أهداف الإنتاج بين كل

مؤسسة وأخرى ، فكل مؤسسة أو منشأة إنتاجية تحاول أنت تحقق أهدافها الإ"نتاجية لو كان ذلك على حساب بقية المؤسسات ، ويؤدى ذلك إلى التصادم بين القرارات الإنتاجية ، ومن ثم سيادة الفوضى فى كافة القطاعات الإنتاجية .

طرق معالجة المشكلة الإقتصادية فى النظام الإشتراكى (*Socialism*)

حيث يقوم النظام الاشتراكى على أسس معينة فى معالجة المشكلة الاقتصادية تتمثل فيما يلى :

١- هيئة التخطيط المركزية هى التى تضطلع بشكل كلى فى تحديد أهداف المجتمع حيث تقوم هذه الهيئة بتحديد سلم التفضيل الجماعى ، أى أنها الجهة التى تقوم باختيار السلع والخدمات التى يجب إنتاجها وتقوم بترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية من خلال اللجنة العليا للتخطيط .

٢- بعد تحديد الكميات التى ينبغى إنتاجها لهذه السلع والخدمات سواء أكانت استهلاكيةو او إنتاجية من قبل هيئة التخطيط المركزية تقوم بتوزيع الأهداف الإنتاجية على جميع المشروعات داخل القطاعات المختلفة ويتم إضطلاع كل صاحب مشروع على مهمته التى يجب عليه القيام بها ، من حيث إنتاج سلعة معينة بكميات ومواصفات محددة .

٣- ضمان التخطيط نفسه والاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية فالخطة المركزية تقوم على التنسيق والتكامل بين أجزاء الخطة ، وذلك بالعمل على المسح الكامل للموارد الإنتاجية المتوفرة

٤- يقوم المخططون بتحديد معدل النمو المطلوب بزيادة الطاقة الغنتاجية ، وذلك بتوزيع الموارد داخل المجتمع بين الإنتاج (*produced*) والاستهلاك

(*Containers*) عن طريق المعلومات المتوفرة للمخططين التى تساعدهم فى تحديد المطلوب لتنفيذ هذه الزيادة فى معدل النمو .

ومما سبق أن التخطيط المركزى فى النظام الاشتراكى هو الأسلوب المستخدم فى مواجهة المشكلة الاقتصادية ، وهو البديل عن الاستغانة بقوى السوق العرض (*Supply*) والطلب (*Demand*) .

* * * * * * *

obeikandl.com